جماعات الضغط في موريتانيا:
الواقع ومسار التشكل دراسة سيسيولوجية

الباحث محمد مولود ابنين
باحث في سلك الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس
المغرب

ملخص البحث:

تعد ظاهرة الجماعات بشكل عام ظاهرة قديمة تمحورت اهتماماتها الأولى حول مصالح اقتصادية ومالية لم يتعد نطاقها المصالح الأسرية العائلية الضيقة، إلا أن هذا المفهوم اتسع وامتد مجاله ليشمل الدفاع عن مصالح جماعات واسعة ذات اهتمامات ومصالح مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تسعى للتأثير في قرار السلطة وتوجيهها لتخدم مصالحها. وقد ظهرت هذه الجماعات في الولايات المتحدة وأوروبا وباتت نموذجا يحتذى في عالمنا العربي ودولنا الوطنية وفي بلدنا موريتانيا بشكل خاص عن وعي أو بدون وعي.

غير أن أهداف هذه الجماعات ومسارات تشكلها والأدوار التي تلعبها وآليات اشتغالها، وتعقد عملية صنع القرار وتعدد الفاعلين فيها يجعلنا نتساءل هل باتت جماعات الضغط جزءا من صنع القرار أم هي مجرد وسيلة لتطويع جهاز الدولة لمصالح مجموعات خاصة؟ وما مدى تأثير هذه الجماعات على صانع القرار الموريتاني؟ وما هي أشكالها؟ وكيف تعمل؟

مقدمة:

إن الدارس لتاريخ جماعات الضغط وأساليبها يدرك مدى أهمية هذه الجماعات في الحياة السياسية بحيث لا يخلو أي مجتمع مهما كان من تأثير هذه القوى على نظامه السياسي وإن تباينت درجات هذا التأثير، ولا تبدو موريتانيا استثناء من هذه القاعدة على الرغم من المخاض العسير لتشكل الدولة الوطنية الحديثة والتحديات التي رافقت ذلك ولازالت مخلفاتها تلقي بظلالها على بنية النظام السياسي ونمط الحياة العامة، لدرجة يمكننا معها التساؤل هل يمكن الحديث عن وجود فعلي لجماعات ضغط في موريتانيا؟ وهل حقا هناك قوى ضغط بدأت تتشكل في مجتمعنا – وإن بشكل خجول – وتبرز بصماتها الواضحة في مختلف القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وهل يمكن الحديث عن حركة فعلية للجماعات الضاغطة ضمن الاتجاه الذي بدا ينتشر ويستع في السنوات الأخيرة على شكل حراك حقوقي واجتماعي؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب قبلا التعرف على بنية المجتمع الموريتاني في سياق محاولة فهم كيف تعاطت وتتعاطي هذه البنية مع الأنساق الحديثة للدولة وبنيتها التنظيمية والكيانات التي أفرزتها متطلبات مواكبة الحداثة والديمقراطية كالأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني .... الخ، ذلك أن البلاد الموريتانية عبر تاريخها الطويل والحافل لم تعرف تجربة الدولة المركزية/ الوطنية إلا حديثا مع رحيل المستعمر، لذلك حافظت البينة الاجتماعية على تماسكها وظلت عتية على التغير والانزياح، ففي مجتمع تقليدي مغلق تتصدر القبيلة واجهة البنية الاجتماعية ويتموقع الأفراد حسب انتمائهم القبلي ثم الشرائحي والفئوي، لكن القبيلة تبقى الحلقة الأهم والأقوى في هذه التركيبة1؛ وقد حافظت القبيلة في موريتانيا على حضورها ونفوذها واستطاعت التكيف مع مختلف التحولات التي عرفتها الدولة بل ووظفتها لصالحها أيضا، بدرجة يمكننا معها القول إن القبيلة تعتبر من أهم جماعات الضغط في موريتانيا؛ فرغم أن تأسيس الدولة الوطنية الحديثة جاء للقطيعة مع الأشكال القديمة للسلطة التي كانت قائمة(الإمارات التقليدية، المشيخات القبلية) فإن ذلك لم يكن بالأمر السهل، فالدولة بشكلها الجديد ارتبطت في أذهان الناس بالمستعمر فضلا عن تراث هائل من البداوة والتنقل وعدم الارتباط بالمكان لدى المجتمع التقليدي والتعود على بنى وصيغ معينة للتعاطي مع الأحداث لا يكون للفرد فيها دور كبير بقدر ما تبرز مكانة الزعيم أو الشيخ الذي يقرر نيابة عن الكل، وبالتالي كانت في حاجة للتعاطي مع البنى التقليدية القائمة حتى تستطيع فرض وجودها وتقديم نفسها كبديل مقبول لدى الشعب، وفي المقابل فإن هذه البنى حاولت توظيف كيان الدولة واجهزتها من اجل الحصول على ما هو متاح من امتيازات وريع الدولة لتعزيز على نفوذها وتقوية حضورها ويمكن ملاحظة أن بنية وتركيبة المجتمع الموريتاني في حد ذاته تساعد على خلق جماعات ضغط وإن بشكل غير واع ، فهذه البنية تتمركز حول بناء هرمي للمجتمع يقسمه إلى فئات ومكوناتها اجتماعية لكل منها وظيفتها الخاصة2، وهذه البنية تنقسم اساسا إلى مكونتين رئيسيتين:

البيظان

إحدى المكونات الرئيسية للمجتمع الموريتاني وتتفرع إلى المجموعات التالية:

حسان(لعرب): وهي الطبقة العليا في السلم الاجتماعي واعضاؤها هم اهل الشوكة وتقوم حياتهم على الغزو والحرب ينحدرون من اصول مختلفة اغلبها من أصل قبائل بني حسان العربية التي وصلت الى هذه البلاد عبر هجرات في القرن الرابع عشر.

الزوايا(الطلبه): وهم الطبقة الثانية في السلم الاجتماعي وهم مجموعات مسالمة ذوي نزعة علمية ودينية يتولون وظائف الإمامة والقضاء والتدريس كما يمارسون بعض الانشطة التجارية، وتنحدر اغلب هذه المجموعات من القبائل المرابطية.

اللحمة (آزناكه) او الحلفاء، ويأتون في الرتبة الثالثة ضمن السلم الاجتماعي وهي طبقة من المجموعات المغلوبة يتلخص دورها اساس في الرعي وتنمية المواشي.

الصناع(لمعلمين): وهم فئة تمتهن الحدادة ولا ترجع إلى أصل واحد فمنها العربي والصنهاجي والحساني وهذه الفئة اكثر ارتباطا بالزوايا لدورهم الاقتصادي والتجاري

الفنانين(ايكاون): يرتبطون عضويا بطبقة اهل الشوكة ويلعبون دورها مهما خاصة

لحراطين: فئة تميل ألوانها إلى السمرة الداكنة أو السوداء ومنها من كان من الموالي او العتقاء.

الزنوج:

يعتبر المكون الإفريقي أحد ركائز البينة الاجتماعية الموريتانية فقد كان الحيز الجغرافي الذي بات يعرف لاحقا بموريتانيا مجالا للتعايش بين عدة مكونات المكون العربي الوافد عبر هجرات بشرية مختلفة والمكون الإفريقي الزنجي المتجذر في الإقليم، ولقد لعب الديني الاسلامي عاملا بارزا في خلق الانسجام بين المكونتين وشكلا معا نواة مجتمع متنوع لكنه منسجم إلى حد كبير، وهذا المكون الزنجي ينقسم بدروه إلى ثلاث مجموعات:

البولار

السونوك

الوولف

تنفرد كل من هذه المجموعات بلهجتها وقيمها وتقاليدها الخاصة كما انه لها هي الأخرى بناءها الهرمي وتوزيعها الوظيفي الخاص، هذه البنية الاجتماعية كما رأينا خلقت نوعا من جماعات الضغط، بل ومارست الضغط اتجاه أنماط السلطة التي كانت قائمة آنذاك (النظام الأميري)، فالأساس الذي تقوم عليه العصبية —كما هو الحال بالنسبة للقبيلة– هو المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة أكثر من النسب.3

المحور الأول: جماعات الضغط والدولة الوطنية

تعتبر العلاقة بين الدولة والبنى التقليدية من الإشكالات البارزة التي ظلت تطرح نفسها بإلحاح وخاصة في مجتمعات العالم الثالث، ذلك أن العلاقة بين الدولة كبنية حديثة من جهة وبين القبيلة والعشيرة وغيرها من بنى تقليدية من جهة أخرى ظلت في غالب الأحيان علاقة يكتنفها الغموض والالتباس، وعلى الرغم من أن هذا الإشكال يطرح نفسه بإلحاح لدى عديد دول ومجتمعات العالم الثالث، إلا أنه في موريتانيا يبدو أكثرة حدة، ذلك انه لم يحصل ان عرفت هذه البلاد تجربة دولة مركزية قبل استقلالها عن فرنسا، في حين عرفت تأثيرا وحضورا قويا للبنى التقليدية،4

ومن اجل اكتساب الشرعية اللازمة والإقناع بوجودها وسلطتها، سعت الدولة الوليدة للتخلص من إرث اجتماعي ثقيل ومتأصل ألفه المجتمع عبر مراحل زمنية طويلة، فقد كانت البلاد قبل الاستعمار الفرنسي تقودها زعامة تقليدية قوية ومنظمة، مؤلفة من إمارات تبسط نفوذها على مناطق واسعة يوجد على رأس كل إمارة منها أمير يتبع له عدد من شيوخ القبائل، وقد استعانت الإدارة الفرنسية بهذا التنظيم وخدم معظم القائمين عليه فرنسا التي كافأتهم بطرق عدة، وكان الخطاب الذي تم الترويج له في المراحل

التأسيسية للدولة يتجه للقطيعة مع الماضي، والتأسيس لمرحلة جديدة تكون فيها الأولوية والاعتبار للدولة الوطنية التي يتمتع فيها المواطنون بحقوقهم على أساس المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص ، وقد عبرت خطابات الرئيس المختار ولد داداه عن هذا النهج مبكرا، باعتبار أ ن الأسس التي تقوم عليها البنى التقليدية والمنطلقة أساسا من الحفاظ على المصالح الخاصة، لا تتلاءم مع وجود الدولة كمؤسسة ترعى الشأن العام.5

ولقد شكلت الزعامات التقليدية ممثلة في القبائل والطرق الصوفية ما يمكن اعتباره جماعات ضغط محلية احتفظت لنفسها بتأثير قوي وفاعل حتى في ظل الدولة المركزية الحديثة، فما هي ابرز هذه الجماعات في السياق الموريتاني؟ وكيف كانت علاقتها بالدولة؟ ما لذي أطر هذه العلاقة. وما لمراحل التي مرت بها؟

في سياق تلمس إجابات على هذه الأسئلة يجدر بنا في البداية التعرف على اهم البنى التقليدية للمجتمع الموريتاني باعتبارها نموذجا "محليا" لجماعات الضغط.

أولا: القبيلة

تشكل القبيلة النواة الصلبة للبنية الاجتماعية، ومن بين عدد من التعريفات التي تقدم لها يمكننا القول إن القبيلة هي "نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، مثل القوى والعشائر ويجمعها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستمد إلى مجموعة من العواطف الأولية"6، وقد كانت القبيلة في موريتانيا –كأي مجتمع تقليدي–تمثل كل شيء بالنسبة للفرد، فمنها يستمد هويته وعلى أساسها تتحدد مكانته ومنها يستمد حمايته؛

ومازالت القبيلة تحتفظ بحضورها الفاعل والمؤثر بالرغم من محاولات مشروع الدولة الوطنية "تقليم أظافرها"، لدرجة يمكن القول معها إن "القبائل في موريتانيا تتماهى إلى حد بعيد مع جماعات الضغط القوية والنافذة التي تصنع الحدث دون أن تتبناه، وتؤثر في القرار دون أن تعلن عن نفسها".7

ثانيا: الطرق الصوفية

يمكن النظر إلى مدارس التصوف في موريتانيا باعتبارها حلقة الوصل بين مدارس التصوف في كل من المغرب العربي وغرب أفريقيا، ومن ثَم فإن التصوف الموريتاني يجمع بين سمات وخصائص التصوف بصبغتيه العربية والأفريقية في آن واحد.8، وقد ارتبط التصوف في موريتانيا بأسر من الزوايا معينة يكن لها الموريتانيون احتراما خاصا، الشيء الذي أكسبها قوة اجتماعية إلى جانب قوتها الروحية.

وقد لعبت مدارس التصوف في موريتانيا أدوارًا رئيسة في تشكيل بنية الثقافة المجتمعية للشعب الموريتاني، إذ تعد دراسة التصوف في موريتانيا مدخلًا رئيسًا لفهم تركيبة المجتمع الموريتاني وتفاعلاته السياسية والاجتماعية وثقافته السياسية السائدة، والتي يشكل الدين أحد أبنيتها ومكوناتها الأساسية.

وتتعدد مدارس التصوف في موريتانيا، حيث يتجذر بعضها . نشأة وانتشارًا . في البيئة أو الحاضنة الموريتانية، مثل الطريقة الغظفية، في حين يعد بعضها الآخر امتدادًا لمدارس الجوار الصوفي المغاربي والأفريقي، مثل التيجانية والقادرية.9

ويمكن القول إن أبرز الطرق التي ترسم خريطة النفوذ الصوفي في موريتانيا طبقًا لمعيار الانتشار هي؛ الطريقة التيجانية، والطريقة القادرية، والطريقة المريدية، والطريقة الشاذلية، والطريقة النقشبندية، والطريقة الصديقية، والطريقة الغظفية.

تلك إذا لمحة مختصرة عن اهم مرتكزات البنية الاجتماعية الموريتانية والتي اخترناها على اساس انها تشكل جماعات ضغط.

المحور الثاني: خصائص جماعات الضغط

على الرغم من الاختلاف الجوهري بين الحالة الموريتانية لجماعات الضغط مع النمط السائد عالميا لهذه الجماعات، وذلك لأسباب معروفة تعود للبيئة وطبيعة النظام السياسي وحتى التركيبة المجتمعية، إلا ان هذه الجماعات مع ذلك تلتقي تقريبا في ذات الخصائص مع باقي جماعات الضغط الأخرى، ومن خلال تحديد مفهوم الجماعات الضاغطة وكذلك تمييزه عن الأحزاب السياسية يمكننا الخروج بمجموعة من الخصائص التي تتميز بها هذه الجماعات وهي على الشكل التالي:

أولا: أنها تعبر عن جماعة من الأشخاص

أن هناك مصالح مشتركة تربط بين هؤلاء الأشخاص وبعضهم، بغض النظر عن ارتباطاتهم الإيديولوجية، حيث يحتمل أن تكون مختلفة وقد تكون متجانسة.

ثانيا: إنها لا تستهدف الوصول إلى مراكز السلطة والاستيلاء عليها

وكل ما تستهدفه التأثير في قرارات السلطة وسياساتها لتوجهها في اتجاه أو آخر بما ينسجم مع مصالحها.

ثالثا: قد تتنوع الجماعات حسب التنوع العام في اهتماماتها

فقد تكون جماعات عامة، حيث يمثل أفرادها قطاعا جماهيريا عاما في المجتمع، مثالها النقابات أو الجمعيات الاجتماعية المختلفة، وقد تكون جماعات خاصة حيث يمثل أفرادها مجموعة من الأشخاص الذين تربطهم مصالح شخصية خاصة، وقد تكون جماعات اجتماعية تتحدد أهدافها في الدفاع عن بعض المصالح الاجتماعية، وقد تكون جماعات سياسية تتحدد مصالحها في الدفاع عن مصالح سياسية معينة.

وإذا ما اردنا إسقاط هذه الخصائص على النموذج الموريتاني لهذه الجماعات وجدناها هي نفسها تقريبا، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال حالات محددة لما يمكن اعتباره جماعات ضغط موريتانية كالقبيلة والزعامات الصوفية وجدنا ان هذه الجماعات تستجيب لذات الخصائص سالفة الذكر، من حيث وجود مصالح مشتركة تربط اعضاءها، وكذلك ممارسة الضغط على السلطات لتحقيق هذه المصالح، وعدم السعي للوصول للسلطة على الاقل بشكل مباشر، ويمكننا إضافة خاصية اخرى تتعلق بالقبيلة وهي القرابة حيث ان القبيلة تبني على عامل القرابة كعامل موحد وجامع لأعضائها، فيما تعتمد الطرق الصوفية على علاقة روحية للاتباع بشيخ الطريقة، ويلاحظ في موريتانيا توظيف مزدوج لهذه الخصائص سواء من لدن الدولة أو الجماعات الضاغطة، هذه الحالة تتجسد أكثر في مختلف مظاهر الحياة السياسية، حيث تعمد القبائل إلى التمترس خلف واجهات الأحزاب السياسية لتعزيز حضورها في المشهد السياسي وخاصة في المواسم الانتخابية للوصول إلى مواقع القرار المهمة في البرلمان والبلديات وتشهد هذه المواسم تنافسا محموما لا يعكس في الواقع قوة الأحزاب بقدر ما يجسد ثقل وتأثير القوى الضاغطة(قبيلة كانت او طريقة)، ولعل أوضح مثال يمكن أن نورده في هذا السياق هو حالة مقاطعة كوبني، ففي الانتخابات التشريعية والبلدية لسنة 2013 حدث خلاف قوي في إعداد قوائم المرشحين لمناصب نواب المقاطعة الثلاثة بين خليفة الطريقة الحموية محمد ولد الشيخ حماه الله وحزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم، فقرر خليفة الحمويين مواجهة الحزب الحاكم في التشريعيات عبر الترشح تحت يافطة حزب الوئام الذي يصنف نفسه معارضا، فيما ابقى على حلفاءه مرشحين للبلديات عبر لوائح الحزب الحاكم، وقد كانت النتيجة فوز ساحق لنواب المحسوبين على ول حماه الله مقابل مرشحي الحزب الحاكم ، فيما فاز ايضا العمد المحسوبين عليه في الحزب الحاكم مقابل عمد حزب الوئام الذي رشحه منه نوابه،10

وملخص هذا المثال هو ان القوة الضاغطة للطريقة الحموية هي من تصنع القرار السياسي في هذه الدائرة الانتخابية، وهو ما تأكد لاحقا في انتخابات الرئاسة لسنة 2014 عندما ما اوفد رئيس الدولة محمد ولد عبد العزيز وفدا هاما لترضية الشيخ حماه الله واقناعه بالعدول عن مقاطعة الانتخابات الرئاسية ودعم المرشح ولد عبد العزيز، ما يشكل اعترافا واضحا بقوة وهيمنة هذا الطريقة وشيخها وحاجة الدولة لمساندته.

المحور الثالث: أصناف الجماعات ومراتبها

كما سبق عرضه، فإن الجماعات الضاغطة تتعد وتتنوع بتعدد وتنوع الفئات والمجموعات التي تدافع عنها، وفي الحالة الموريتانية فان هذا التعدد والتنوع ينطلق من تعدد وتنوع المجتمع الموريتاني ذاته، ولذلك تلعب البنى والتكوينات الاجتماعية لهذا المجتمع دورا اساسا في ظهور وتشكل الجماعات الضاغطة، ومن بين أهم انواع القوى المؤثرة في عملية صنع القرار الموريتاني – خارج الدوائر الرسمية– القبيلة والزعامات التقليدية والمشيخات الصوفية.

وتشكل القبيلة أهم جماعة ضغط في موريتانيا، على اعتبار ان المجتمع الموريتاني هو مجتمع قبلي بامتياز تلعب القبيلة فيها دورا موازيا للدولة، بل إن هذه الأخيرة تستعين بها في بعض الأحيان وتستفيد من نفوذها، خاصة حينما يتعلق الامر بتسوية للنزاعات ذات البعد الاجتماعي أو في المواسم والمناسبات السياسية التي تتطلب حشدا وتعبئة جماهيرية، كما ان القبيلة توظف مختلف ادواتها للحفاظ على روابط ابناءها واتصالهم فيما بينهم، وتشكل الإعلانات الاجتماعية والتكافل البيني ضامنا لهذه اللحمة التي تزداد وتتعزز مع محدودية تدخل الدولة وحاجة الافراد في مجالات التعليم والصحة والتكفل، كما تحتفظ القبيلة لنفسها بحضور قوي في مؤسسات الدولة وتشكيلات هيئاتها المختلفة، وهكذا فإن أعضاء الحكومة ورؤساء المؤسسات الهامة في الدولة غالبا ما يتم اختيارهم على أساس توزيعة تراعي التوازنات القبيلة والجهوية والعرقية للبلد، وكثيرا ما يلحظ المتتبعون للشأن السياسي الموريتاني تذمرا في اوساط مجموعات معينة حين تتم الإطاحة بأحد ابناءها من موقع مسؤولية معين، والعكس صحيح فظاهرة الاحتفال بالتعيينات وكم التأييد والمباركة والتهانئ الذي يكون موضعا لهم المعينون في وظائف سامية تعكس حجم الحمية القبيلة وتمكن الجماعة الضاغطة التي تقف وراء هؤلاء، لدرجة أن بعض الموظفين السامين يعتبر أن " القبيلة واقع وحقيقة أما الدولة فهي فكرة"11

ويمكن ملاحظة أهمية الواقع القبلي من خلال بعض المعطيات الإحصائية المتعقلة بتمثيل القبائل والمناطق في الحكومة، خاصة قبيلة ومنطقة رئيس الدولة:

الجدول الأول: حضور قبيلة الرئيس في التشكلات الوزارية

عدد الممثلين	تواريخ التعديلات الوزارية
0	فبراير 1966 أغسطس 1977، يناير 1978
1	يناير 1965، يوليو 1965، سبتمبر، 1967، يناير 1968، يوليو 1968 ابريل 1970
2	سبتمبر 1961، أكتوبر 1962، أغسطس 1971، دجنبر 1972، مارس 1977، مايو 1977
4	يونيو 1959، أغسطس 1975، يونيو 1976، يناير 1977
0	الانقلاب 1978

1	يونيو 1979، يناير 1980، سبتمبر 1983، مارس 1984، دجنبر 1984، ابريل ومايو 1985 أغسطس وأكتوبر 1985، ابريل وأغسطس 1986، أغسطس واكتوبر 1986.
2	يوليو 1982

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان تمثيل القبيلة أو المنطقة يتناسب بشكل كبير مع وجود منحدرين منها في قمة الدولة.

كما ان قراءة في مسار التعديلات الوزارية في الفترة ما بين 1961 و1986 تعطينا فكرة عن مستوى التوازن الذي يطبع هذا الموضوع، فكل عنصر من إثنية أو قبيلة أو جهة يخرج من الحكومة يعوضها آخر من نفس المكونة، مما يثبت أن المحاصصة والنفوذ القبلي واقع لا مراء فيه.

ويرى فيلب مارشينز ان الهيمنة المتعاقبة لمنطقة ما او قبيلة ما تصادف دائما تمسك أحد افرادها برأس السلطة، وأنه على سبيل المثال يلاحظ أن الفترة مابين 1961 و1978 جسدت هيمنة قوية لقبيلة الرئيس المختار ولد داداه اولاد ابيري، ومنطقة اترارزه عموما. في حين يلاحظ حضور قوي لبعض القبائل الكبيرة (ادوعل ولغلال) حظيت بتمثيل كبير؛

كما يلاحظ انه كلما وصل إطار ينحدر من قبيلة صغيرة أو متوسطة (كما هو الحال بالنسبة لولد هيداله وولد الطايع) انعكس وصوله الى تلك الوظائف بامتيازات مباشرة على قبيلته مما يساعدها على تقوية نفوذها وتوسيع دائرة تأثيرها، وهو ما يدفع بالقبائل الأخرى إلى الوصول لمواقع مهمة في السلطة للحصول على كعكتها من ريع وامتيازات الدولة.

الجدول الثاني: تمثيل القبائل على المستوى الوزاري[12]

من 1959 إلى 1978	من 1978 إلى 1986
أولاد ابيري	أولاد داوود
أولاد دمان	أولاد آكشار
إيجيبه	إديشل
لقلال	أركيبات
إدوعل	لعروسيين
مشظوف	تاكونانت
إدوعيش	أولاد بسباع
تكنه	تجكانت
تيزكه	تاكنيت
أهل باركلله	آمكاريج

أولاد ديمان	اماسنه
لمحاجيب	أولاد دليم
تركز	إدوبلال
الكرع	أولاد غيلان
مسومه	أولاد الناصر
لادم	كنته
اسماسيد	أهل اسويد أحمد
الشرفه	أولاد أبيري
اولاد اتشفغ حيبله	أولاد دمان أديجبه
إديبوسات	لقلال
إدعزينبو	إدوعل
أهل اسويد احمد	إدوعيش
أولاد آكشار	تكنه
	اهل باركلله
	لمحاجيب
	تركز
	مسومه
	لادم
	اسماسيد
	الشرفه
	اديبوسات

إن تصنيف الجماعات الضاغطة في موريتانيا يمكن أن يقودنا إلى إبراز صنفين لهذه الجماعات:

❖ الصنف الأول:

تمثله ما يمكننا وصفها بجماعات الضغط أو النخب التقليدية كما هو الحال بالنسبة للوجهاء القبليين ومشايخ الطرق الصوفية، ويحتفظ هؤلاء بنفوذ قوي في اوساطهم ويشكلون مصدر إلهام وتوجيه وارشاد لعدد كبير من الاتباع الذين لا يمكن الوصول إليهم والاستفادة من قوتهم البشرية والانتخابية بدون هؤلاء الوجهاء، وقد استعانت مختلف الأحكام بهم بل إن المستعمر الفرنسي هو الآخر وظف نفوذهم لصالحه في بعض الأحيان.

❖ الصنف الثاني:

يتمثل في جماعات الضغط الصاعدة أو النخب الحديثة ويمكن أن يدرج في هذا التصنيف عدد هائل من الجماعات فالقوة الضاغطة لرجال الأعمال باتت حاضرة بقوة و تأثير جلي في صناعة جل القرارات خاصة ذات الطابع الاقتصادي حيث تمارس هذه المجموعة ضغطها على الحكومة والمشرعين لسن قوانين تخدم مصالحها خاصة بالنسبة لقوانين الضرائب والمالية والصفقات، كما ان هؤلاء لم يكتفوا فقط بمساندة حلفاءهم السياسيين للوصول لمواقع مهمة في دائرة القرار بل أصبح بعضهم يحتل هذه المواقع كنواب وعمد ورؤساء هيئات اقتصادية هامة، ومع أن قوة المال ظلت حاضرة بقوة في المجتمع الموريتاني حتى في الفترة التي سبقت الاستعمار، إلا أن اللوبي المالي أصبح قوة ضاغطة وفاعلا أساسيا في الدولة الحديثة، وباتت القوى المالية جزءا لا يتجزأ من منظومة صناعة القرار في البلد، ويمكن توزيع القوى المالية المؤثرة في موريتانيا إلى مجموعتين كبيرتين حسب معايير ومؤشرات ظاهرية(المؤشر العقاري، عدد الشركات النشطة، المصارف، المصانع)[13]

فانطلاقا من هذه المؤشرات يلاحظ تباين بين مستويين للقوى المالية:

- مستوى أول: يتكون من المجموعات المالية متعددة النشاطات؛
- مستوى ثاني: يتكون من رجال الأعمال وبعض المجموعات الاقتصادية دون المستوى الأول

وهكذا بالنسبة للمجموعات المالية الكبيرة تتصدر المشهد عناوين رئيسة مثل:

1. مجموعة محمد عبد الله انويكظ:

التي تأسست في الخمسينات من القرن الماضي وكانت تمارس انشطة تجارية من قبيل الإيراد والتصدير، لكنها مع الوقت وسعت مجال أنشطتها مستفيدة من الوضع السياسي الذي سبقت الإشارة له؛ حيث أضحت المجموعة تضم العديد من الكيانات الاقتصادية المهمة (البنك الوطني لموريتانيا BNM، موزع البترول SMP أطلس، شركة البناء والطرق ERB مكتب الصرفAOM)

2. مجموعة محمد عبد الله ولد عبد الله:

تأسست هي الأخرى في الخمسينات وتوسعت أنشطتها حتى باتت تتفرع عنها عدة مؤسسات أخرى (بنك الوفاء BAMIS كوديمسكس للسيارات، النصر للتأمينات، المطاحن الكبرى لموريتانيا، عدد من مصانع المياه)

3. مجموعة محمد بوعماتو:

بالرغم من حداثة نشأتها مقارن مع نظيراتها السابقة فإنها تعتبر من اهم المجموعات المالية وتتضمن عدة انواع من الاستثمارات والشركات (نسبة 25% من شركة الاتصالات ماتل، ممثلية شركة نيسان العالمية للسيارات، ممثلة سجائر مالبورو، تأمينات AGM بنك موريتانيا العام GBM)

4. مجموعة أهل غده:

تعد حديثة النشأة وتضم مؤسسات (التجارة العامة، ميركس للايراد والتصدير، وفاء للتعدين والتنقيب، ....الخ)

5. مجموعة ولد عباس:

نشأت في السبعينات وتضم (البنك الموريتاني للتجارة الدولية، شركة توزيع المحروقات، بعض الفنادق والعديد من العقارات المهمة)

6. مجموعة أحمد سالك أبوه:

تأسست في الستينات وتضم (النجاح للأشغال الكبرى، شركة اسمنت موريتانيا الشرك الموريتانية للخرسانة الجاهزة، توب تكنولوجي، الشركة الموريتانية للبناء والتجهيز، شركة توب لي للألبن، عمارة وفندق الخيمة)

وفي المستو الثاني ما دون المجموعات المالية الكبيرة يوجد عدد من الفاعلين ورجال الأعمال مثل مجموعة ولد تاج الدين، مجموعة اعزيزي ولد المامي، مجموعة اهل العتيق.....الخ؛ ويبدو دور هذا "اللوبي المالي" قويا ومؤثرا في المشهد الموريتاني خاصة في الجانب السياسي، وبالرغم من قوة نفوذ فاعلين آخرين كالجيش والإعلام، فإن المال يلعب دورا أساسيا في المعادلة السياسية، ويتجلى هذا الدور من خلال تمويل العمل السياسي، حيث يحرص الساسة على وجود سند مالي لهم حيث تتطلب التعبئة السياسية والحملات الانتخابية ضخ موارد مالية هائلة وبذلك غدت القوى المالية حاضرة في تفاصيل المشهد السياسي، حيث ان من يعطي المال يعطي أيضا الرأي والتوجيه وينال بموجبه السلطة والنفوذ؛

وقد كانت الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 ميدانا لمعركة سياسية "بلبوس مالي" حيث انقسم أقطاب اللوبي المالي بين اثنين من أبرز المرشحين للرئاسة محمد ولد عبد العزيز احمد ولد داده، حيث ظهرت القوة المالية جلية في حجم الامكانات والوسائل التي توفرت للمرشحين (الطائرات، الدعم اللوجستي والإعلامي) وحسب التقديرات فإن حجم الدعم المالي لهذه الحملة تجاوز 10 مليارات أوقية؛ على أن دور هذا اللوبي لا يتوقف على الجانب السياسي فقط وانما يشمل أدوارا أخرى مهمة كتشغيل اليد العاملة، ودعم استقرار الأسعار.

وإلى جانب هذا اللوبي المالي توجد جماعات ضغط أخرى لا يمكن تجاهل أهمية دورها في صناعة الحدث الموريتاني، فاللوبي السياسي المتجذر عبر الحركات السياسية والأيديولوجية (القوميون، اليساريون، الإسلاميون) والتي بغض النظر عن تموقعها السياسي فإنها تحافظ على مستوى من الارتباط بين اعضاءها في ما يشبه توزيع الأدوار الذي يؤمن لهذا اللوبي البقاء وممارسة التأثير الممكن في الشأن العام، هذا اللوبي السياسي اذا يسجل حضوره بقوة في المشهد العام ويمارس ضغطه على السلطة عبر مختلف المنابر، وقد عرفت موريتانيا تعددية وحيوية لا باس بها للحركات السياسية غداه انفتاحها على الحياة السياسية المعاصرة، وهكذا ظهرت مجموعات سياسية مختلفة مثل النهضة والوئام ، وعلى الرغم من ان ظهور الحزب الواحد قد ادى الى اجهاض هذه التعددية، إلا انها سرعان ما ظهرت بعد حل حزب الشعب اثر انقلاب يوليو 1978 حيث تولت ملأ الفراغ الناتج عن هذا الحظر، وقد شكلت الحركة

الديمقراطية (MND) والتحالف من أجل موريتانيا (AMD) اهم ركائز اللوبي السياسي الذي ظل يضع بصمات تأثير جلية في القرار السياسي للدولة، كما ان بعض القوى السياسية الأخرى تشكل مكونا هاما في إطار اللوبي السياسي يتعلق الأمر بالتيار الإسلامي وحركة الحر والتيار الزنجي.

وإلى جانب هذا اللوبي السياسي، فإنه لا يمكن تجاهل التأثير والدور الهام الذي تطلع به "النخبة العسكرية" في عملية هندسة القرار سيما وأن الرؤساء الذين تولو حكم البلاد منذ 1978 ينتمون لهذه المؤسسة أو ساهمت في إيصالهم للسلطة كما هو الحال مع الرئيس المدني سيدي محمد الشيخ عبد الله 2007، كما يمكن الإشارة للضغط الذي بدأ يتبلور في شكل مجموعات اجتماعية صاعدة كما هو الحال بالنسبة لميثاق لحراطين وحراك لمعلمين.

خاتمة:

إذا كان قد بدى جليا من خلال ما تم عرضه محورية جماعات الضغط وتأثيرها في مختلف مناحي الحياة الموريتانية، فإن تحليل ودراسة تجليات هذه التأثير وأبعاده تبقى من الأهمية بالدرجة التي تستدعي تعميق البحث حولها قصد تسليط الضوء أكثر على ظاهرة قد تبدو جديدة على المشهد الموريتاني بحيث تطرح من الأسئلة حولها أكثر مما تقدمه من الإجابات.

الهوامش:

[1] د. محمدو محمدن، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية، منشورات معهد الدراسات الافريقية بالرباط 2001 ص 221

[2] – د. حماه الله السالم، تاريخ بلاد شنكيطي موريتانيا من العصور القديمة إلى حرب شر بب الكبرى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان الطبعة الأولى 2010 ص 225

[3] عبد الودود الشيخ، القبيلة في تجلياتها المختلفة، ملخص اطروحة دكتوراه

[4] – نفس المرجع السابق

[5] – المختار داداه، موريتانيا على درب التحديات، ص 298

[6] عبد الودود الشيخ – مرجع سابق

[7] – الجزيرة نت، تقرير حول دور القبيلة الموريتانية في حسم الانتخابات الرئاسية، موقع الجزيرة نت

[8] – التصوف في موريتانيا – الجذور والاتجاهات، مقال منشور في
http://www.alsoufia.com/main/articles.aspx?article_no=3507

[9] – الزاوية القادرية الكنتية ودورها في حوض النيجر وجنوب الصحراء، طرق وأعلام صوفية، موقع التصوف الإسلامي، د.ت، على الرابط التالي:
http://www.islamic-sufism.com/article.php?id=1413

[10] – اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تقرير اللانتخابات التشريعية والبلدية لسنة 2013

[11] فيلب مارشينز، مرجع سابق ص 252

[12] فرانسيس دي شاسيه مرجع سابق ص 228

[13] الخريطة السياسية وتوزيع مراكز القوى، إصدارات المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، نواكشوط 2011 ص 95